كلمة معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج
أمام التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين
نيويورك – يوليو 2025

صاحب المعالي أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة

صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية

صاحب المعالي جان نويل بارو، وزير أوروبا والشؤون الخارجية بالجمهورية الفرنسية

أصحاب المعالي الوزراء

السادة والسيدات

يطيب لي، بداية، أن أعبر، باسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية، عن عميق الامتنان للمملكة العربية السعودية الشقيقة، تنويها بجهودها الصادقة في تأسيس تحالف حل الدولتين وتفعيله، من أجل إحياء المسار السياسي للقضية الفلسطينية.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا للدور المحوري الذي تضطلع به الجمهورية الفرنسية الصديقة، في السياق ذاته، إلى جانب العديد من الدول والمنظمات الإقليمية، للدفع بهذا المسار نحو آفاق عملية تعزز التوازن الدولي، وتسهم في تحقيق متطلبات حل عادل دائم للقضية الفلسطينية.

أصحاب المعالي

أيها السادة والسيدات

إن القضية الفلسطينية التي نجتمع اليوم من أجلها، وما نقاسيه من مشهد مأساوي في غزة، ليضعنا وجها لوجه مع أحلك صور الانحطاط الإنساني. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نؤكد على واجبنا المزدوج، التاريخي والأخلاقي، في حماية الحقوق التي تعاهد العالم على صونها، وفي مقدمتها الحق في الحياة والكرامة والسلام. وإننا لنأمل أن يولد من رحم هذا الموقف المعيب الذي نشهده اليوم، فرديا وجماعيا، نظام عالمي جديد متعدد الأطراف، يكون أكثر قوة وفعالية. فهذا هو جوهر الرسالة التي نحملها، والغاية التي نسعى لتحقيقها.

إن اجتماعنا اليوم يعكس إدراكا جماعيا متناميا بضرورة الانتقال من المواقف المبدئية والتعهدات السياسية إلى تحركات عملية وفعالة، تضع حدا للمأساة الإنسانية المستمرة في قطاع غزة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالوضع القائم لم يعد يحتمل الانتظار، ويتطلب من الأسرة الدولية أن تتحمل مسؤولياتها كاملة، من خلال إجراءات ملموسة تحفظ ما تبقى من كرامة الإنسان، وتعيد الأمل لشعب أرهقته المعاناة وسرقته آلة الحرب والدمار. فلقد ترسخت القناعة لدى قطاع واسع من المجتمع الدولي، بأن الجمود السياسي لم يعد خيارا مقبولا، وأن الحلول المؤجلة لا تؤدي إلا إلى تفاقم الأزمات، وأنه لا بد من العمل يدا بيد، لرسم خارطة طريق قابلة للتنفيذ، ترتكز على المرجعيات الدولية، وتنطلق من المبادئ والمواثيق الإنسانية والأخلاقية وتعيد للقانون الدولي اعتباره، وللضمير الإنساني صوته.

وهذه هي الرؤية التي نريد أن نجسدها من خلال هذا التحالف الذي يجمعنا اليوم.

أصحاب المعالي

أيها السادة والسيدات

لقد دأبت بلادي، في كل المحافل، على تأكيد تشبثها الثابت بحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، يفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، على حدود الرابع من يونيو 1967، طبقا لما يقتضيه القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما أكد على ذلك مرارا - وبشكل لا لبس فيه - فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وهذا موقف نشارك فيه كل المدافعين عن القضايا الإنسانية العادلة، وعليه يتأسس هذا التحالف الذي تبنيناه.

وإذ نتمسك بهذا المبدأ، فإننا نعي تماما أن أي حلول منقوصة، لا تراعي حق الشعب الفلسطيني وكرامته، ولا تتوفر على المقومات القانونية والأخلاقية للسلام، إنما تشكل عائقا أمام بناء مستقبل آمن ومستقر في منطقة الشرق الأوسط.

ومن ثم فإننا نأمل أن يمثل هذا اللقاء لحظة مفصلية تتجسد فيها إرادة جماعية صلبة، تفضي إلى بلورة خارطة طريق صارمة وقابلة للتنفيذ، تدعمها وتواكبها آلية فعالة للمتابعة والتنسيق داخل التحالف، تسهم في ترسيخ وحدة الخطاب والموقف الدولي، وتجديد الزخم السياسي لحل الدولتين، كخيار وحيد لتحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط، والاعتراف بالدولة الفلسطينية كدولة ذات سيادة، وعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد سالم ولد مرزوك